

GFORSS | GLOBAL FOOD REGULATORY SCIENCE SOCIETY

تحليل بنود جدول الأعمال والتحضير للدورة الثانية والثلاثين للجنة الدستور الغذائي للمبادئ العامة اجتماع افتراضي - 8 و 9 و 11 و 12 و 15 فبراير شباط 2021

الأهداف:

تقدم هذه الوثيقة مراجعة وتحليلاً لبنود جدول الأعمال المخطط مناقشتها في الدورة الثانية والثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، المخطط لها كاجتماع افتراضي من 8 فبراير إلى 15 فبراير، 2021 (8، 9، 11، 12، 15). تم إعداد الوثيقة للاستخدام المحتمل من قبل مجتمعات هيئة الدستور الغذائي التي تروج لها GFORSS و PARERA كجزء من مساهمتها في تعزيز الوعي ودعم المشاركة الفعالة في إعداد المواصفات العالمية ضمن أنشطة الدستور الغذائي. ويقدم التحليل الوارد في هذه الوثيقة مراجعة لبعض بنود جدول أعمال الاجتماع المزمع عقده وخلفيتها ومناقشة لبعض الاعتبارات، مساهما في صياغة تقرير إرشادي لا يمثل موقفاً رسمياً للمنظمات المذكورة أعلاه (GFORSS و PARERA) أو لعضويتها وإدارتها.

تعليقات عامة على جدول الأعمال:

يغطي جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين ل CCGP مناقشات حول اعداد توجيهات إجراءات خاصة بلجان الدستور التي تعمل عن طريق المراسلة، بالإضافة إلى مراجعة هيكل وشكل دليل الإجراءات. سوف تستعرض الوثيقة هذه مختلف بنود جدول أعمال اجتماع اللجنة وتقدم بعض التحليلات التي يمكن أن تكون مفيدة في صياغة المواقف بشأن هذه البنود من قبل وفود ومراقبي هيئة الدستور الغذائي.

البند 2 من جدول الأعمال: المسائل المحالة - وثيقة الدعم (CX / GP 21/32/2)

بند متعلق بعمل اللجنة الفرعية للجنة التنفيذية بشأن بيان المبادئ المتعلقة بدور العلم:
❖ بالإشارة إلى CAC42 (يوليو 2019) ، CAC43 (سبتمبر / أكتوبر 2020)،
❖ بالإشارة إلى نتائج CCEXEC80 (يناير 2021)،

- من المتوقع أن يستمر عمل اللجنة الفرعية للجنة التنفيذية والمكلفة بهذا العمل بنفس الولاية والاختصاصات (ToR) حتى CCEXEC81، برئاسة نائب رئيس الدستور الغذائي Hariyadi
- تم تأكيد ذلك كجزء من استنتاج CCEXEC80
- CCGP ليس له دور رسمي في هذا السياق. وتعتبر لجنة المبادئ العامة أحد الأطراف المتلقية لمخرجات هذا العمل، مثل اللجان الفرعية الأخرى للدستور الغذائي.

❖ البند المتعلق باللجنة الفرعية للجنة التنفيذية المعنية بوباء الكوفيد 19 - التحديات والفرص الاستراتيجية (CX/EXEC 21/80/3):

- بالإشارة إلى CAC43 (سبتمبر / أكتوبر 2020):
- أدى عمل اللجنة الفرعية ل CCEXEC إلى وضع مجموعة من التوصيات التي يجري تطبيقها، في تنظيم اجتماعات افتراضية لموسم الدستور الغذائي 2021/2020.
- CAC43 فحصت مخرجات التقرير والتوصيات ذات الصلة ولم تحيلها إلى CCGP. وتعتبر لجنة المبادئ العامة أحد الأطراف المتلقية لهذه المخرجات مثلها مثل جميع اللجان الفرعية الأخرى للهيئة - لا يوجد دور رسمي لـ CCGP إلا إذا تمت إحالة المسألة صراحة من قبل الهيئة إلى اللجنة للبت فيها من وجهة نظر اختصاص اللجنة.
- خلصت الهيئة إلى أنه لا حاجة لمزيد من العمل الإجرائي في هذا الوقت، مشيرة إلى أن أمانة الدستور الغذائي ستواصل التشاور مع المكتب القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فيما يتعلق بمسائل التصويت، إذا كان التصويت سيجري كجزء من الاجتماعات الافتراضية.

*من المهم الإشارة إلى أن الخبراء - أعضاء مجموعة عمل الخبراء (EWG) لا يمثلون المنظمات و / أو الجهات التي ينتمون إليها. يعتمد اختيار الخبراء أعضاء مجموعة الخبراء المختصة EWG على بيانات اعتماد كل خبير وخبراته. لا تعتبر المواقف المعبر عليها في الوثائق الفنية والتحليلات التي ينتجها الفريق الفني ومجموعة العمل المتخصصة تعبيراً عن مواقف الجهات التي ينتمي إليها الخبراء.

- هناك فرصة لجميع اللجان الفرعية التابعة لهيئة الدستور الغذائي للاستفادة الكاملة من أليات العمل عن بعد التي تم توفيرها وتجربتها خلال هذه الفترة. هذا ينطبق أيضا على مجموعات العمل الإلكترونية.

بشكل عام، من المهم ملاحظة أن جميع الأمور المشار إليها هنا هي لأخذ العلم. تظطلع لجنة المبادئ العامة بدورها الرسمي في مراجعة الإجراءات أو المصادقة عليها ("مراجعة أو إقرار الأحكام / النصوص الإجرائية المحالة من اللجان الفرعية الأخرى لإدراجها في دليل الإجراءات لهيئة الدستور الغذائي؛ والنظر في التعديلات الأخرى على دليل الإجراءات والتوصية بها") إذا تم تكليفها رسميًا من قبل الهيئة.

البند 3 من جدول الأعمال: معلومات عن أنشطة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ذات الصلة بعمل (CX / GP 21/32/3) Add.1 CX / GP 21/32/3 و CCGP

- ❖ من الجدير ملاحظة التقدم المحرز نحو تنظيم قمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية (FSS) المزمع عقده في عام 2021.
- ❖ طبقاً للمادة 1 (ب) من دليل إجراءات الدستور الغذائي، فإن الدستور الغذائي مسئول عن: "تعزيز تنسيق جميع أعمال المواصفات الغذائية التي تقوم بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية". ونتيجة لذلك، من المهم أن تشارك "أمانة الدستور الغذائي، والرئيس ونواب الرئيس، حسب الاقتضاء، في المناقشات التي تسبق القمة". وقد تم التأكيد على ذلك أيضاً في الاستنتاجات الأخيرة لمسودة تقرير الاجتماع للجنة CCEXEC80 (يناير 2021) والتي شجعت أيضاً أعضاء الدستور الغذائي على المشاركة في الحوارات القطرية حول "FSS"

البند 4 من جدول الأعمال: ورقة مناقشة حول الإرشادات الإجرائية للجان التي تعمل بالمراسلة (CWBC) (Add.1 CX / GP 21/32/4) و (CX / GP 21/32/4)

المعلومات الأساسية/ الخلفية:

طلبت الدورة الحادية والأربعون لهيئة الدستور الغذائي (CAC41، يوليو 2018) من CCGP صياغة إرشادات إجرائية للجان التي تعمل بالمراسلة (CWBC) بما يتفق مع الإرشادات الموجودة ذات الصلة في دليل إجراءات الدستور الغذائي. في العام 2019، أنشأت CCGP31 مجموعة عمل إلكترونية (EWG)، برئاسة نيوزيلندا وتشترك في رئاستها الولايات المتحدة، ألمانيا واليابان، لتقديم توصيات للنظر فيها في هذه الجلسة.

نظراً لوباء COVID-19 وتأجيل CCGP32 من مارس 2020 إلى فبراير 2021، كان لدى EWG CCGP CWBC جولات إضافية من المشاورات بالإضافة إلى الرسالة المعممة OCS-GP / 2020/59 (CL) التي كانت مستحقة في 15 يناير 2021.

تحليل:

- ❖ حققت مجموعة العمل الإلكترونية (EWG) تقدماً كبيراً في تحديد عناصر التوجيه الإجرائي للجان العمل بالمراسلة (CWBC) من المهم الحفاظ على خيار اللجان العاملة بالمراسلة في الدستور الغذائي، على أن يتم ذلك مع احترام الاتساق بين إجراءات عمل هذه اللجان واللجان التي يتم تنظيمها بصفة حضورية، وذلك بتقديم إرشادات واضحة لدعم قيم الدستور الغذائي (الحفاظ على نفس القواعد التي كانت تعتمد في الاجتماعات الحضورية).
- ❖ من المهم التمييز بين العمل بالمراسلة والاجتماعات الافتراضية. تمت مناقشة ممارسات تنظيم هذه الأخيرة من خلال مداوات الاجتماعات الأخيرة للهيئة ولجنة التنسيق CAC و CCEXEC. الاجتماعات الافتراضية هي عبارة عن طريقة مختلفة لتنظيم الاجتماعات الحضورية باستخدام وسائل التكنولوجيا الوسيطة، مما يسمح "بالمشاركة الإلكترونية الحية" بدلاً من "المشاركة بالتواجد في نفس المكان". العمل عن طريق المراسلة يساهم بتقديم المداوات التي تجريها اللجنة عن بعد، مع تفاعل لا يتم في نفس الوقت ولا يفرض الحضور الفعلي أو الإلكتروني (الافتراضي)
- ❖ يجب النظر في بعض النقاط الرئيسية فيما يتعلق بالإرشادات الحالية:
- ستساهم هذه التوجيهات الإضافية للدليل الإجرائي في تنظيم عمل لجان الدستور الغذائي عن طريق المراسلة مراعاة لضرورة الاتساق مع إجراءات اللجان التي تعمل عن طريق الاجتماعات الحضورية.
- قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من التوضيح بشأن نقاط معينة مثل المواقف التي يمكن فيها اعتبار CWBC كخيار مفضل (متى يتم اللجوء إلى هذا الخيار) وفي توجيه رؤساء اللجان والأعضاء بشأن أدوارهم ومشاركتهم.
- قد يتم تنقيح هذه التوجيهات من خلال الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة من التنظيم الفعلي للجان تعمل عبر المراسلة
- حددت التوجيهات الحالية، ضمنياً، المواقف التي قد يمكن ان تعتمد فيها لجان تعمل عن طريق المراسلة، وهي تتعلق بالحالات التي يرتقب فيها توافق الآراء حيث يكون هذا التوافق ممكناً.
- يتعلق أحد الأحكام الرئيسية في الإرشادات المعروضة بالتدابير التي يمكن الاعتماد عليها في حالة عدم تحقيق توافق في الآراء، أو عدم التقدم في العمل بطريقة مرضية عند اعتماد اللجنة العمل عبر المراسلة وعلى وجه الخصوص، إمكانية إحالة العمل إلى أحد اللجان الأخرى التي تعمل من خلال الاجتماعات الحضورية، أو عقد اجتماعات "حية" أو اجتماعات حضورية لمجموعة العمل أو اللجنة نفسها. ولا ينبغي اللجوء إلى التصويت كجزء من هذه ترتيبات عمل اللجان عبر المراسلة
- من المهم تجنب التصويت كجزء من الممارسة المطبقة في عمل اللجان عبر المراسلة.

خاتمة:

الخلاصة: بشكل عام ، حقق فريق العمل الإلكتروني تقدماً كبيراً في تطوير الإرشادات المطلوبة. مع الأخذ في الاعتبار المساهمات الإضافية الواردة مؤخرًا والمداولات المخطط لها خلال CCGP32 ستساعد بلا شك في تحسين الوثيقة. لا يزال هناك سؤال حول ما إذا كان ينبغي تضمين هذا التوجيه في دليل الإجراءات ، أو ما إذا كان يمكن اعتباره جزءاً من التوجيه المقدم لرؤساء لجان الدستور (كتيب التوجيه للرؤساء) **البند 5 من جدول الأعمال: التنقيحات / التعديلات على نصوص الدستور الغذائي (CX / GP 21/32/5)**

المعلومات الأساسية:

ابتدأ العمل في هذه المسألة في CCGP31 (2019) من خلال CRD ورقة اجتماع تم اشراكها من قبل الأمانة العامة (GP / 31 CRD / 10) ، والتي تم تقديمها في وقت متأخر لم يساهم في النظر فيها في تلك الدورة.

تحليل :

يناقش التقرير المعروض القضايا التي يمكن النظر فيها لمزيد من التوضيح فيما يتعلق بالتحديثات التي يجب إجراؤها على مواصفات الدستور الغذائي، نتيجة "التصحيحات ، والتعديلات التحريرية" ، و "التعديلات الجوهرية" أو "المراجعة" ، مع الحاجة إلى توضيح كل من هذه الحالات. قد يكون هذا مهمًا بشكل خاص في حالة المواصفات الصادرة عن اللجان التي تم تأجيلها منذ ذلك الحين. ويقدم التقرير مناقشة للحالات التي يتم النظر فيها للحصول على مزيد من الإرشادات والسبل للتعامل مع هذا التغيير إما من خلال النظر السريع من قبل الهيئة (بعد مشورة محتملة من اللجنة التنفيذية للهيئة) أو من خلال طلب أن يصاحب النظر في التغيير مشروع وثيقة عمل مع ضرورة اعتماد نظام الخطوات (خطوات الدستور الغذائي) لدراسة التعديل المطلوب.

في جميع الحالات، تظل هيئة الدستور الغذائي **صانع القرار الأساسي**، فيما يتعلق بالنهج الواجب اتباعه ، بعد النظر في طبيعة التغيير. ويقدم هذا التقرير منهجية ممكنة لتسيير العمل مرتبطة بسيناريوهات معينة للتعديلات المزمع القيام بها في نصوص الدستور الغذائي مع تعريف كل من هذه السيناريوهات.

وستدرس لجنة المبادئ العامة إمكانية التوضيحات فيما يلي:

- ❖ تحديد وتعريف التعديلات التي يمكن ان تحدث لمواصفات الدستور الغذائي
- ❖ تحديد مناهج معتمدة للتعامل مع التعديلات المطلوبة وإمكانية تتبع مختلف النسخ الصادرة بشأن مواصفة معينة للدستور الغذائي

ستقوم لجنة المبادئ العامة بالتوصية بما إذا كان جديراً لأمانة الدستور الغذائي بأن تواصل إعداد وثيقة أكثر شمولاً تقترح هذه التوجيهات للنظر فيها من قبل الهيئة والتي يمكن إحالتها إلى اللجنة (لجنة المبادئ العامة) لمراجعتها والمصادقة عليها.

البند 6 من جدول الأعمال: شكل وهيكـل دليل إجراءات الدستور الغذائي (CX / GP 21/32/6)

المعلومات الأساسية:

خلال الاجتماع السابق للجنة أي CCGP31 (2019)، تطوعت أمانة الدستور الغذائي لإعداد ورقة لمراجعة السبل لجعل دليل إجراءات الدستور الغذائي أكثر سهولة في الوصول إليه وأسهل في الاستخدام. أوضحت CCGP31 كذلك أن المراجعة المخطط لها "لم يكن لديها هدف لإجراء تغييرات جوهرية ولكنها ستسعى إلى تحسين قابلية استخدام دليل الإجراءات".

تحليل:

قامت أمانة الدستور الغذائي بجهود قيمة لتيسير التوصل إلى نسخة إلكترونية لدليل الإجراءات سهلة للاستعمال وتمكن من البحث. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة وجود أي حاجة لإجراء تغييرات في دليل إجراءات الدستور الغذائي ، ينبغي على أمانة الدستور إبلاغ الهيئة، وبعد ذلك ستحدد الهيئة ما إذا كان ينبغي إحالة المسألة (أو المسائل) إلى CCGP. وفقاً لاختصاصات CCGP ، لا تزال الهيئة هي الجهة الوحيدة القادرة على مهمة / إحالة البنود إلى CCGP لجنة المبادئ العامة للنظر فيها. كما هو مذكور في الفقرة 3.3 من وثيقة الأمانة ، من المهم أن يكون دليل إجراءات الدستور الغذائي متاحاً في شكل PDF جاهز للتنزيل ، إما بالكامل أو حسب الأقسام.

البند 7 من جدول الأعمال: ورقة مناقشة حول مراقبة استخدام مواصفات الدستور الغذائي (CX/GP 21/32/7)

المعلومات الأساسية:

تطوع وفد فرنسا بهذا التقرير بعد مناقشات في CCGP31 ، حيث لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن متابعة إنشاء آلية جديدة لرصد مواصفات الدستور الغذائي واعتمادها.

تحليل:

تقدم ورقة المناقشة استعراضاً لمختلف ممارسات المنظمات الدولية، لا سيما تلك التي تشارك في الأنشطة المتعلقة بالتقييم ، لقياس مدى التزام أعضائها بالمخرجات / المواصفات والقرارات الصادرة عن المنظمة. ويربط هذا الجهد بالالتزام الحالي المعرب عنه في الخطة الإستراتيجية للدستور الغذائي 2020-2025 (التي اعتمدها CAC42 في يوليو 2019) في إطار الهدف الاستراتيجي 3 (زيادة التأثير من خلال الاعتراف بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها) ، لتطوير آلية لقياس آثار مواصفات الدستور الغذائي.

تشير الورقة إلى ممارسة سابقة طبقها الدستور الغذائي، تتعلق بـ "إجراء القبول"، والذي تم إلغاؤه في عام 2005 "بسبب عدم تطبيق هذا الاجراء من قبل أعضاء الدستور الغذائي في الممارسة العملية" - مقتبس من ورقة المناقشة.
بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها:

- يوجد حاليًا عدد من الآليات التي تحاول تحديد مستوى الالتزام بمواصفات الدستور الغذائي، لا سيما تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، حيث يوجد لدى لجنة الصحة والصحة النباتية بند دائم في جدول الأعمال بشأن مراقبة استخدام مواصفات الدستور الغذائي، وحيث يوجد شرط إخطار إلزامي لمعايير ولوائح الأغذية المعتمدة من قبل الدول الأعضاء.
- لا ينعكس تأثير مواصفات الدستور الغذائي فقط من خلال تبنيها من قبل السلطات المختصة. بعض نصوص الدستور الغذائي موجهة إلى العاملين في قطاع الأغذية. سيكون تأثير استيعاب مثل هذه النصوص والمواصفات من خلال التدابير التي تهدف إلى تحسين ممارسات سلامة الأغذية وجودتها من قبل قطاع إنتاج غذائي معين / بلد / منطقة معينة.
- يمكن أن ينعكس دور لجان التنسيق الإقليمية بشكل أكبر في مناقشة أهمية عمل الدستور الغذائي والمعايير الخاصة بأنظمة سلامة الأغذية وجودتها التي تم تطويرها في منطقة معينة
- يجب تقدير مستوى الاستثمار الذي تحتاجه أمانة الدستور الغذائي، إذا كان سيتم بالفعل نقل هذا الدور (دور رقابة ورصد لتبني نصوص الدستور الغذائي) إلى الأمانة، ويجب اعتباره مناسبًا من حيث العائد على الاستثمار.

خاتمة:

بينما تقدم الورقة تحليلًا جيدًا لآليات الرقابة ورصد تبني نصوص الدستور الغذائي، فإن موقف أمانة الدستور الغذائي مهم فيما يتعلق بالموارد التي قد تكون مطلوبة لتصوير الطرق المختلفة التي تمت مناقشتها من خلال هذا الغرض.
أيضًا، قد تكون هناك قيمة لمناقشة ما إذا كانت هذه "المراقبة والرصد" هي السبيل الوحيد لتحقيق الهدف الاستراتيجي والأهداف المرتبطة به الواردة في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي 2020-25.

البند 8 من جدول الأعمال: ورقة مناقشة حول رصد نتائج الدستور الغذائي في سياق أهداف التنمية المستدامة (CX / GP 21/32/8)

المعلومات الأساسية:

صاغ وفد فرنسا ورقة المناقشة، بعد المناقشة في CCGP31 المتعلقة بتطوير المؤشرات لإظهار مساهمات الدستور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة 2 و 3 و 12 و 17. أعربت الوفود عن وجهات نظر مختلفة. وتطوع وفد فرنسا مشكورًا لإعداد ورقة مناقشة للنظر فيها في CCGP32.

تحليل:

- ❖ استعرضت الورقة المناهج المختلفة المتبعة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من قبل مختلف المنظمات الدولية ولا سيما المنظمات الأم للدستور الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية)
- ❖ تشير الورقة إلى أن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية قد أعدتا منشورًا قدم تحليلًا متعمقًا لكيفية مساهمة الدستور الغذائي في خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030.
- ❖ تراعي الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي 2025-2020 أهداف التنمية المستدامة كجزء من محركات التغيير، وبالتالي قدرة الدستور الغذائي على المساهمة في جدول الأعمال العالمي، كجزء من ولايتها
- ❖ تواصل أمانة الدستور الغذائي، وكذلك منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التواصل بشأن الآثار المحتملة للدستور الغذائي على النهج الشامل الذي تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة.
- ❖ في حين أن المناقشة التي قدمتها الورقة مفيدة، فإن الآثار المترتبة على الموارد المتعلقة بتنفيذ بعض أو كل التوصيات المقترحة تحتاج إلى النظر فيها بشكل كامل في سياق بيئة الموارد المحدودة التي تعتمد عليها أنشطة الدستور الغذائي.